

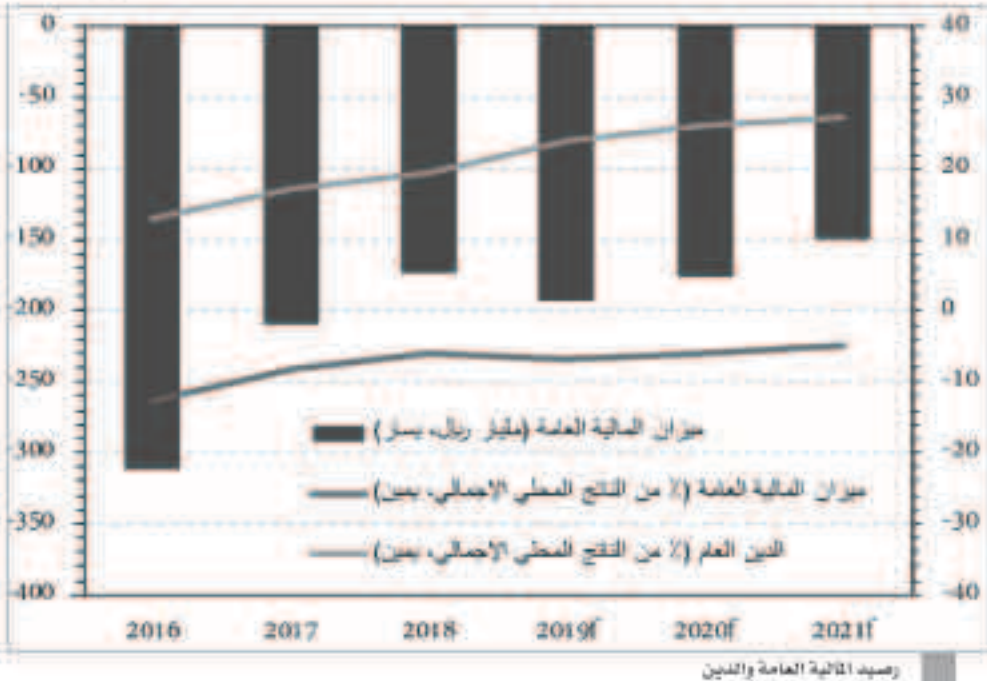
بسبب الإنفاق الحكومي القياسي الذي يهدف إلى تطوير وتحفيز القطاع الخاص وخلق فرص العمل

«الوطني»: الاقتصاد السعودي يشهد تعافياً في النمو

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 3.2 مليار دولار في العام 2018، ومن المتوقع أن يرتفع بحلول العام 2022 مع المضي قدماً في تطبيق إصلاحات هيئة السوق المالية السعودية وفي حال تم طرح الاكتتاب العام لشركة أرامكو السعودية.

المخاطر الخارجية ومخاطر سوق العمل يلقون بظلالهم على الآفاق المستقبلية

تشمل المخاطر الخارجية لآفاق نمو الاقتصاد السعودي على إمكانية تراجع أداء الاقتصاد العالمي وتأثير البعثة الجيوسياسية الإقليمية، بالإضافة إلى أي صدمة قد يتعرض لها أسعار النفط. ونظراً لارتفاع متوسط سعر التعادل النفطي في موازنة العام 2021 (83.7 دولاراً للبرميل) مقارنة بتوقعاتنا الخاصة بأسعار النفط، ستحتاج الحكومة السعودية إلى ضبط الأوضاع المالية وزيادة الإيرادات غير النفطية من أجل الوصول إلى ميزانية متوازنة بحلول العام 2022 والحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام على المدى المتوسط، إلا أن فرض رسوم على الوافدين أدت إلى رفع تكلفة الأنشطة الأعمال وخفض الاستهلاك في ظل رحيل الوافدين عن المملكة (صافي 1.2 مليون عامل غادروا السعودية منذ الربع الرابع من العام 2016 وسط تسارع وتيرة السعودية، علاوة على ذلك، ستحتاج السلطات إلى زيادة معدل خلق فرص العمل في القطاع الخاص، حيث أن نمو التوظيف في هذا القطاع لا يزال دون المستوى المطلوب. كما تشهد معدلات البطالة السعودية ومستوى مشاركة الإناث في القوى العاملة تحسناً بطيئاً، حيث بلغت 12.5 في المئة في الربع الأول من العام 2019.



رصيد المالية العامة والدين

تصل نسبته إلى 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بحلول العام 2021 مما يساهم في تعزيز الاحتياطيات الأجنبية، والتي بلغت قيمتها 505 مليار دولار في أبريل (35 في المئة في سدادات الخزنة الأمريكية)، أي ما يعادل 28.8 شهراً من الواردات. وفي ذات الوقت، ازدادت التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، وخاصة الاحتياطيات الخارجية من قبل صندوق الاستثمارات العامة، حيث يهدف الصندوق إلى زيادة الأصول المدارة من حوالي 300 مليار دولار إلى 400 مليار دولار بحلول العام 2020. ومن جهة أخرى، سيطرت المحافظ الاستثمارية على التدفقات الرأسمالية إلى المملكة بعد ترقية البورصة السعودية للانضمام إلى مؤشر مورغان ستانلي وفرنسي للأسواق الناشئة، وتضاعفت قيمة

في ظل استعادة الحكومة من اسواق الدين لتمويل العجز (وبالإضافة إلى سحب ودائعها لدى مؤسسة النقد العربي السعودي)، وقامت المملكة بإصدار أدوات دين بقيمة 13.5 مليار دولار في العام 2019، بما في ذلك بيع سندات دولية بقيمة 7.5 مليار دولار والتي كان الطلب عليها مرتفعاً جداً.

ارتفاع فائض الحساب الجاري وزيادة تدفقات رأس المال إلى الخارج

أصبح الحساب الجاري في وضع أفضل، حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط في زيادة الفائض من 1.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017 إلى 9.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018، ومن المتوقع أن

ترشيد الإنفاق وخفض الدعم، كما ارتفعت الإيرادات غير النفطية عن طريق تطبيق الضريبة الانتقائية ورسوم الوافدين وضريبة القيمة المضافة، وتلقص العجز المالي إلى نسبة 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018، وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يتسع في العام 2019 على خلفية تراجع العائدات النفطية إلى مستويات أقل من تلك المفردة في الميزانية، فإنه يتوقع أن يتقلص إلى 4.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2021 في ظل زيادة الإيرادات غير النفطية (من 10.1 في المئة إلى 12.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، وسوف يواصل الدين العام ارتفاعه، من 19.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018 إلى 27 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021.



الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يشهد الاقتصاد السعودي تعافياً في النمو، بدعم من الإنفاق الحكومي القياسي الذي يهدف إلى تطوير وتحفيز القطاع الخاص، وخلق فرص العمل، وتخفيف أثر خفض الدعم وتنويع الاقتصاد. وقد يظل نشاط قطاع النفط ضعيفاً في ظل التزام الحكومة باتفاقية أوبك لخفض إنتاج النفط والتي سيتم تمديدتها حتى مارس 2020. كما قد يتحسن وضع المالية العامة بفضل ارتفاع إيرادات الضرائب، لكن العجز سيستمر مما سيؤدي إلى زيادة الدين العام. وتشمل المخاطر التي تهدد آفاق النمو، الارتباط الكبير بأسعار النفط، وبهذه التنوع في القاعدة الاقتصادية، ومحدودية نمو العمالة في القطاع الخاص، وارتفاع تكاليف الأعمال الناتجة بشكل أساسي من الزيادة في رسوم الوافدين.

تحسن آفاق النمو غير النفطي بدعم من الإنفاق العام

من المرجح أن يشهد الاقتصاد السعودي عامه الثاني من الانتعاش، منذ الانكماش الذي شهده في العام 2017، بدعم من الإنفاق الحكومي. ففي ظل ارتفاع أسعار النفط بنسبة 31 في المئة على الأقل خلال العام الماضي مقابل مستويات العام 2017، كشفت الحكومة عن ميزانية قياسية للعام 2019 (290 مليار دولار) لدعم الاستهلاك والوظائف والقطاع الخاص (برنامج تحفيز القطاع الخاص) والتنويع الاقتصادي (مثل برنامج تطوير الصناعة الوطنية).

ومن جهة أخرى، تحسن النشاط غير النفطي، الذي من المتوقع أن يتسارع معدل نموه من 2.0 في المئة في العام 2018 إلى 3.2 في المئة بحلول العام 2021، حيث تشير أحدث المؤشرات (عن شهر

نخفص الإنتاج، مع تجاوز معدل التزام السعودية حتى مايو 2019 في المئة (9.69 مليون برميل يوميًا). وفي الوقت الذي يتوقع فيه ارتفاع إنتاج النفط إلى مستويات الحرب من الحصص المقررة (10.3 مليون برميل يوميًا)، إلا أنه في ظل ريمانية سوق النفط الحالية والمتوقعة حتى العام 2021، فإننا لا نتوقع أن يكون هناك مجال لتحقيق ذلك دون خفض أسعار النفط إلى ما دون المستوى المفضل لتحقيق ذلك دون خفض أسعار النفط إلى ما دون المستوى المفضل لإنتاج النفط حتى مارس 2020.

أوضاع المالية العامة أكثر استقراراً، رغم ارتفاع مستوى الدين

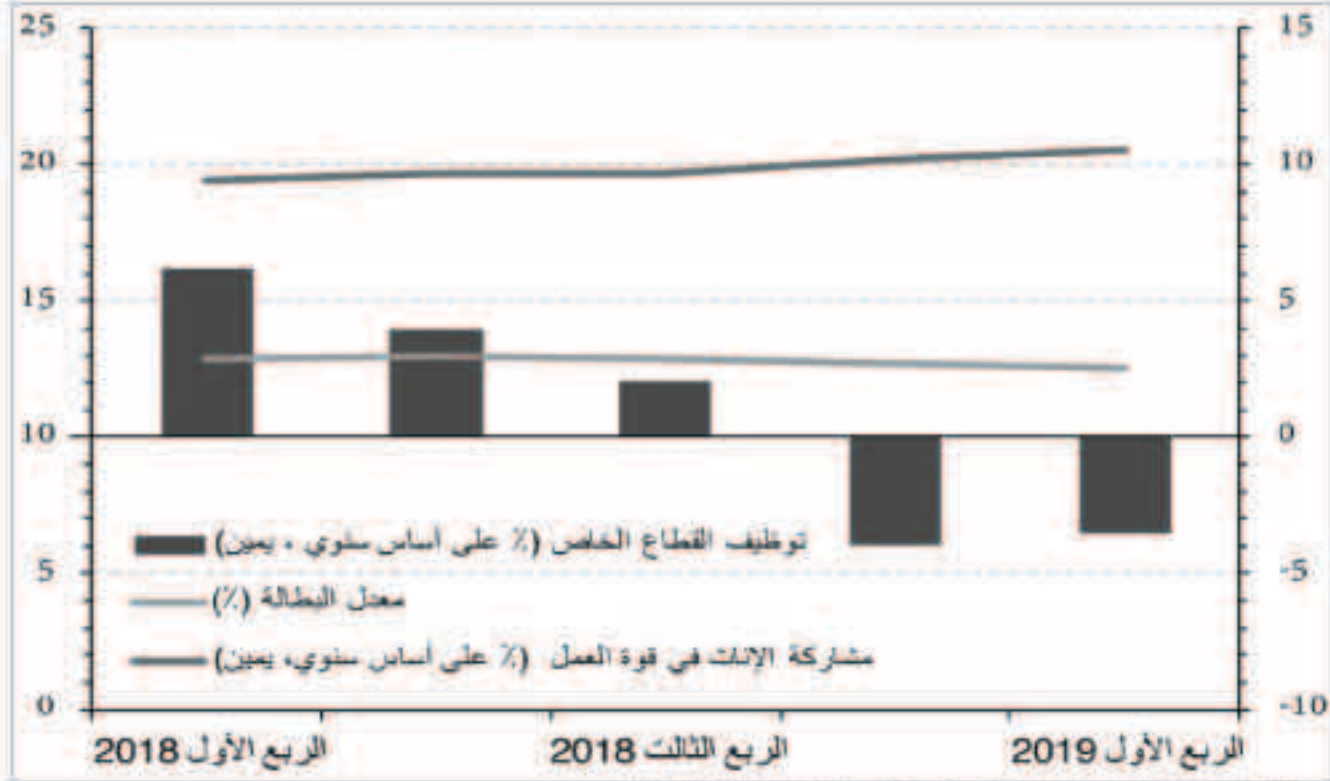
استقرت أوضاع المالية العامة وذلك على الرغم من استمرار حساسيتها اتجاه أسعار النفط (تمثل عائدات النفط 65 في المئة من إجمالي الإيرادات). ولم تم

إلى استمرار انتعاشه، مثل قيمة معاملات أجهزة نقاط البيع (+24 في المئة على أساس سنوي) ومبيعات الأسمنت (+5.2 في المئة منذ بداية العام)، والاعتمادات المستندية المتعلقة بمواردات القطاع الخاص (سجل نمو تراكمي بنسبة +7.5 في المئة على أساس سنوي من يناير إلى أبريل) ونمو الائتمان الخاص (+2.1 في المئة على أساس سنوي). كما سجل مؤشر مديري المشتريات في شهر مايو أعلى مستوياته منذ 17 شهراً (57.3) على خلفية ارتفاع الطلبات الجديدة.

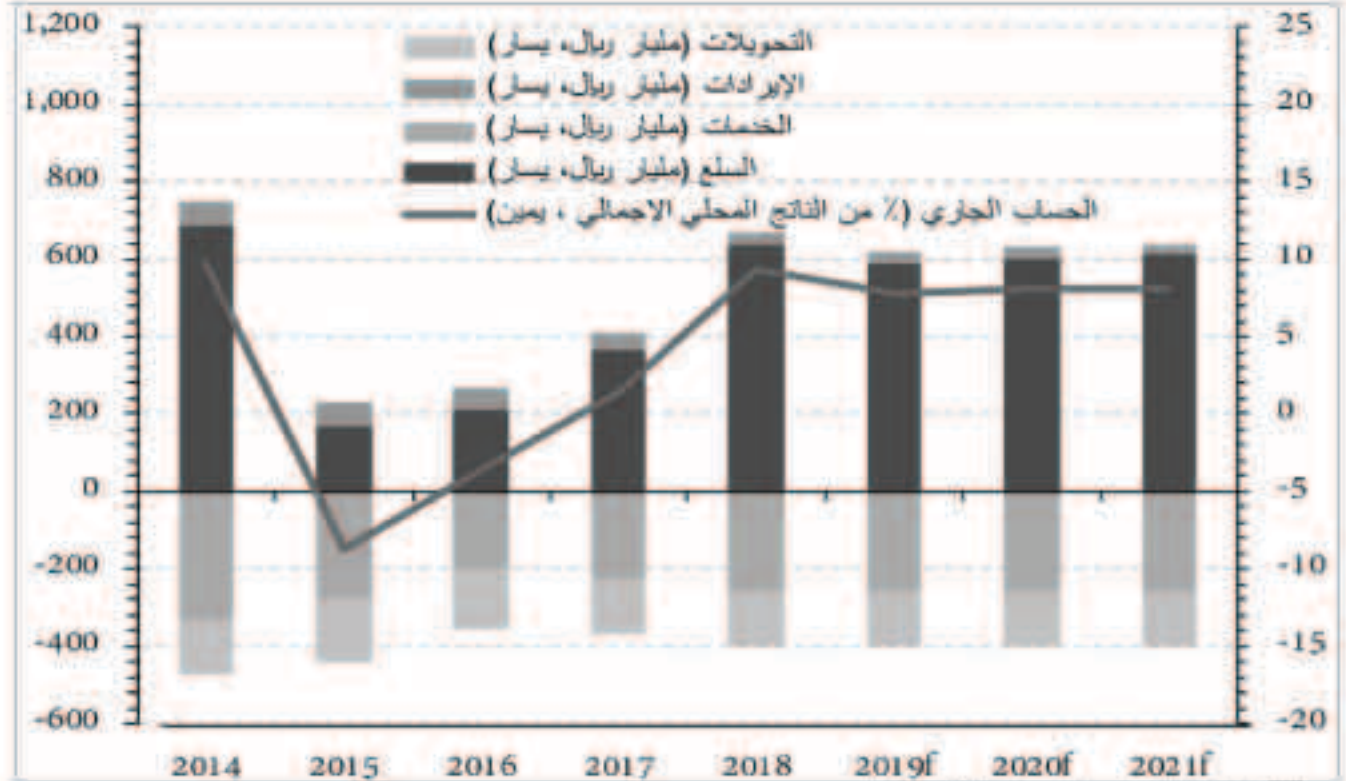
وفي المقابل، سيزال معدل النمو الرئيسي مقارنة بأداء النمو غير النفطي ليبلغ 1.0 في المئة في العام 2019 و2.4 في المئة في الفترة 2020-2021، على خلفية التزام المملكة باتفاقية أوبك

في ظل استمرار انتعاشه، مثل قيمة معاملات أجهزة نقاط البيع (+24 في المئة على أساس سنوي) ومبيعات الأسمنت (+5.2 في المئة منذ بداية العام)، والاعتمادات المستندية المتعلقة بمواردات القطاع الخاص (سجل نمو تراكمي بنسبة +7.5 في المئة على أساس سنوي من يناير إلى أبريل) ونمو الائتمان الخاص (+2.1 في المئة على أساس سنوي). كما سجل مؤشر مديري المشتريات في شهر مايو أعلى مستوياته منذ 17 شهراً (57.3) على خلفية ارتفاع الطلبات الجديدة.

وفي المقابل، سيزال معدل النمو الرئيسي مقارنة بأداء النمو غير النفطي ليبلغ 1.0 في المئة في العام 2019 و2.4 في المئة في الفترة 2020-2021، على خلفية التزام المملكة باتفاقية أوبك



الهيئة العامة للإحصاء ومؤسسة النقد العربي السعودي وتقرير بنك الكويت الوطني



الهيئة العامة للإحصاء وتقرير بنك الكويت الوطني

«الأوراق المالية» الكويتية تسعى للدخول بأسواق ناشئة جديدة



نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة علي العوضي

ومصدراً للإرباح الموزعة. وذكر أن استثمارات الشركة محلياً وخارجياً تنقسم بين أصول مدرجة في أسواق المال وأصول خاصة غير مدرجة إضافة إلى استثمارات أخرى مباشرة عقارية وسندات. وأضاف علي العوضي، خلال كلمته أمام مجموعة الشركة التي انعقدت الاثنين، إن استراتيجية مجموعة الأوراق، في تنويع استثماراتها وتنويع أصولها نوعياً وجغرافياً وسياسيتها بتجنب التخصصات المالية اللازمة لها أثر واضح على مائة مركز الشركة المالي وقدرتها على الاستثمارية في توزيع أرباح نقدية لمساهميها حتى في أصعب الظروف. وأوضح العوضي أن خطة الشركة تقوم على الاستحواذ على أصول مدرة للدخل بحيث يكون دخل هذه الأصول هو السند الأساسي لعمليات الشركة

في أسواق جديدة ناشئة. وأضاف علي العوضي، خلال كلمته أمام مجموعة الشركة التي انعقدت الاثنين، إن استراتيجية مجموعة الأوراق، في تنويع استثماراتها وتنويع أصولها نوعياً وجغرافياً وسياسيتها بتجنب التخصصات المالية اللازمة لها أثر واضح على مائة مركز الشركة المالي وقدرتها على الاستثمارية في توزيع أرباح نقدية لمساهميها حتى في أصعب الظروف. وأوضح العوضي أن خطة الشركة تقوم على الاستحواذ على أصول مدرة للدخل بحيث يكون دخل هذه الأصول هو السند الأساسي لعمليات الشركة

الائتمان في الخليج يتراجع 41 في المئة خلال النصف الأول من 2019



تراجعت قروض المقرضين في منطقة مجلس التعاون خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة 41.1 بالمئة

سنوي 22.9 بالمائة. ولقحت البيانات إلى ارتفاع عدد البنوك المحلية للدرجة ضمن قائمة ضامتي اكتاب الصكوك العالمية الخمسة الأوائل في الخليج إلى 3 مصارف، بعد أن ضمت القائمة مصرفاً واحداً فقط في الفترة ذاتها من العام الماضي.

واحتل بيت التمويل الكويتي وبنك دبي الإسلامي وبنك أبوظبي الأول المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة على التوالي، فيما تبوأ بنك «ستاندرد تشارترد» المرتبة الأولى، وبنك إنش إس بي سي المرتبة الثانية. وفي مجال السندات والصكوك، انخفض إجمالي حجم السندات الممنوحة بالخليج بنسبة 3.8 بالمائة عند 53.97 مليار دولار، وتراجع حجم السندات التقليدية الممنوحة في الخليج بنسبة 5.8 بالمائة، فيما ارتفع حجم الصكوك الممنوحة في المنطقة بنسبة 8.8 بالمائة.

وحافظ مصرف «ستاندرد تشارترد» على تصنيفه كأفضل ضامن لاكتساب السندات والصكوك في منطقة مجلس التعاون خلال النصف الأول من عام 2019، بعد أن أنهى عام 2018 محققاً هذا التصنيف.

وفي مجال الصكوك العالمية، بلغت قيمة الصكوك الصادرة في النصف الأول من عام 2019 نحو 13.86 مليار دولار، بنمو

التجاري في المركز السادس، ويلعبهم بنك دبي الإسلامي وبنك المشرق، في المرتبة والثامنة والعاشرة على التوالي.

أبوظبي الأول احتل المرتبة الأولى في قائمة مديري الاكتاب، وجاء بنك الإمارات دبي الوطني بالمرتبة الرابعة، ويليه بنك أبوظبي

تراجعت قروض المقرضين (الائتمان) في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة 41.1 بالمائة سنوياً، لتصل إلى 30.85 مليار دولار، وذلك في مجال القروض المصرفية المشتركة. جاء ذلك استناداً إلى الجداول الخاصة التي تنشرها وكالة بلومبرج بشأن الأسواق الرأسمالية لمنطقة أوروبا، والشرق الأوسط وأفريقيا للنصف الأول من عام 2019.

وأشارت البيانات إلى أن حجم القروض المصرفية المشتركة التي سجلها المقرضون من دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفع 10.2 بالمائة عند 20.46 مليار دولار، فيما انخفض حجم القروض في المملكة العربية السعودية 76 بالمائة عند 6.85 مليار دولار.

وارتفع عدد البنوك المحلية المدرجة ضمن قائمة مديري الاكتاب العشرة الأوائل في الخليج إلى 5 مصارف بالنسبة الأشهر الأولى من العام الجاري، فيما لم تضم القائمة أي مصرف خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وكشفت البيانات أن بنك